المواءمة بين البنية والدلالة في الصرف العربي

يوسف محمد العنزي

مدرس، مركز اللغات، كلية الآداب، جامعة الكويت

الملخص

تناول هذا البحث - المواءمة بين البنية والدلالة في الصرف العربي - عرضاً موجزاً لظاهرة المواءمة في الصرف العربي، وقد بثَّ النحاة في مصنفاتهم كثيراً من التطبيق والتعليق على هذه الظاهرة، وإن كانوا لم يحدُّوها بمفهوم يحصرها أو ينصِب على جوانبها سوراً جامعاً مانعاً كما فعلوا في الأبواب النحوية والصيغ الصرفية، وإنما كان الكلام عنها سائحاً على وجهه في كتبهم، ليس له مأوى يقصده فيه من يريده، وقد حاول هذا البحث أن يجمع بعض شتات هذه الظاهرة للمهتمين بالعربية نحوها وصرفها، وقد أبدى هذا البحث جملة من النتائج، منها:

1 - إثبات أنَّ المواءمة والاتساق ظاهرة متكاملة اتكأت عليها الدراسات النحوية بمستوياتها المختلفة، وقد نتجت هذه الظاهرة عن الاستخدام اللغوي، فقعّد لها النحاة القواعد التي تحكمها.

2 - أن البناء في كلمات اللغة قائم على مراعاة المواءمة والاتساق والتوازن بين الحروف والحركات في حالة الثبات، أو على التخلص من ثقل وارد في الكلمة في حالة الحذف منها، وقد لاحظت من خلال هذا البحث أن كثيراً من الصيغ الصرفية قائمة على الخفة، وما شذ عن ذلك خُفِّف.

3 - أنَّ الخصائص الدلالية في البنية والتركيب لم تغب عن علمائنا القدامى، وإنما نظروا إليها وفطنوا إلى دلالاتها، وإن لم يصنفوا في الدلالة مصنفاً مستقلاً، بل اقتصر كلامهم في هذا الشأن على إشارات للمواءمة ظهرت في أثناء معالجاتهم مستويات اللغة.

4 - أنَّ الحذف في الصيغ الصرفية سواء كان لحرف أم لحركة إنما يكون في أكثر أحواله طلباً للخفة، بشرط ألا يكون الحذف مخلاً بشكل الكلمة مع وجود قرينة تدل على المحذوف لعدم الإخلال بالمعنى.

5 - أن الخفة والثقل من أهم جوانب المواءمة في تغير الصيغ الصرفية؛ فالثقيل يحتاج إلى التخفيف لا إلى مزيد من الثقل الذي تنوء به متون الكلمات فيتعذر النطق بها، والخفيف كذلك يحتاج إلى الثقل حتى لا يتناهى في الخفة.

6 - أنَّ الخفة تدخل الجمع؛ لأنه أثقل، والثقل يدخل المفرد والمثنى؛ لأنهما أخف.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، سبحانك اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم. أما بعد:

فإن علماء العربية ما زالوا يقررون أنَّ ثَمَّةَ مواءمةً واتساقاً، ولُحمةً جامعة ووشيجة متصلة بين العربية ومعانيها، في موادها المعجمية، وأبوابها النحوية، وصيغها الصرفية، وأن هذه المواءمة والاتساق سمة ظاهرة من سماتها.

فمن المواءمة أنَّهم وضعوا تقارب الحروف لتقارب المعاني، فقاربوا - مثلاً - بين الفعلين (أزَّ) و(هزَّ) في الصوت لتقاربهما في المعنى.

يقول ابن جني معلقاً على قول الله - جل وعلا -: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾[1]؛ أي تزعجهم وتقلقهم: هذا في معنى تهزهم هزاً، والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين، وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة؛ لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهزِّ؛ لأنك قد تهزُّ ما لا بال له كالجذع وساق الشجرة[2]، فوضعوا الأقوى للأقوى والأخف للأخف.

ومن ذلك أيضاً أنهم قاربوا بين حروف الفعلين (حَمِسَ وحَبَسَ) لتقاربهما في الدلالة، فقالوا: حبستُ الشيء، وحمِس الشرُّ إذا اشتد، والتقاؤهما أنَّ الشيئين إذا حبس أحدهما صاحبه تمانعا وتعازّا؛ فكان ذلك كالشر يقع بينهما[3].

ومن ذلك أيضاً مقاربتهم في وضع حروف الأفعال (جَبَل وجَبُن وجَبَر) لتقاربها في موضع واحد، وهو الالتئام والتماسك، ومنه سمي الجبل جبلاً لشدته وقوته، وجَبُن إذا استمسك وتوقف وتجمع، ومنه جبرت العَظْم ونحوه إذا قوّيته[4].

ومن المواءمة والاتساق في الأبواب النحوية أنَّهم وضعوا لها أسماء تناسب معانيها؛ فسموا المبتدأ مبتدأ؛ لأن الكلام يُبدأ به، وسموا الخبر خبراً؛ لأنه يخبر به عن المبتدإ، وسموا الفاعل فاعلاً؛ لأنه يقوم بالفعل، وسموا المفعول به كذلك؛ لأن الحدث واقع عليه، وسموا الحال حالاً؛ لأنها تبين حال صاحبها... إلخ.

ومن رعاية المواءمة في الصيغ الصرفية: أنهم وضعوا المصادر التي على وزن (فَعَلان) لمعاني الاضطراب والحركة، يقول سيبويه:

"ومن المصادر التي جاءت على مثال واحدٍ حين تقاربت المعاني قولك: النزوان والنقزان، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع..." [5].

ومن ذلك أنهم خالفوا بين وزن (أَفْعَل وفَعَّل) لاختلافهما في قلة الحدث وكثرته، فجعلوا المخفف للقليل، والمضعَّفَ للكثير، فقالوا: "أغلقت الباب، وغلَّقتُ الأبواب حين كثَّروا العامل...، وإن قلت: أغلقتُ الأبواب كان غريباً جداً" [6].

ومن ذلك بناؤهم وزن (فَعَلَ وفَعَّل) للدلالة على القلة والكثرة مثل كَسَرْتُ وقَطَعْتُ إذا لم ترد كثرة العمل، فإن أردت الكثرة قلت: كَسَّرْتُ وقَطَّعْتُ[7].

ومن ذلك أنهم بنوا المصادر الرباعية المضعفة التي على وزن (فَعْلَلَ) نحو الزعزعة والقلقلة والصلصلة والقعقعة للتكرير، وبنوا المصادر التي على وزن (فَعَلَى) نحو البَشَكَى والجَمَزَى والوَلَقَى للسرعة[8].

وبناء على ما سبق يتضح لنا أن العرب عُنوا بإثبات مواءمة الألفاظ للمعاني؛ ولذا قال الإمام السيوطي: "أما أهل اللغة والعربية فقد كادوا يُطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني" [9]، وقد صنف كثير منهم في الأسباب والعلل لإثبات هذه المواءمة بين الألفاظ والمعاني وإيمائها عنها وائتلافها معها[10].

وقد لفتت ظاهرة المواءمة نظري وجذبت انتباهي، فأردت تأصيلها، وتحديد مفهومها، ورصد بعض مظاهرها في الصرف العربي من خلال هذه الدراسة التي ستبدأ - بإذن الله تعالى - بتمهيد أحدد من خلاله مفهوم المواءمة من خلال المعاجم اللغوية، ثم ذكر القيمة اللغوية لها، والقواعد التي تحكمها، ثم عرض بعض مظاهرها في الصرف العربي، ثم تنتهي بخاتمة، ثم بثبت للحواشي، والمصادر والمراجع التي أعانت على إتمام هذه الدراسة.

التمهيد

المواءمة لغة

تتفق المعاجم العربية على أن المواءمة مشتقة من مادة (و أ م) التي تدل على الموافقة والمشاكلة، يقال: واءمه مواءمة ووِئاماً إذا وافقه وشاكله، وغناء متوائم: متناسب، ومنه (التّوْأَم) وهو المولود مع غيره في بطن، من الاثنين فما فوق، ذكراً كان أو أنثى، وأَصل ذلك من الوِئام وهو الوِفاقُ، سمي بذلك؛ لأنّ التّوأَم يوافق تَوْأَمَه ويلائمه[11].

ومن خلال هذا المعنى اللغوي للمواءمة أردت أن أبحث هذه الموافقة والمشاكلة بين اللفظ والمعنى الذي آل إليه في بعض الصيغ الصرفية، موجزاً القول في القواعد الحاكمة لظاهرة المواءمة في الصيغ الصرفية.

القواعد الحاكمة للمواءمة

أولاً - الخفة والثقل

تقوم المواءمة - بوصفها سلوكاً لغوياً - من أجل التوازن والمناسبة بين الكلمات خفة وثقلاً، وتتواءم الكلمات في العربية مع الضوابط الفنية التي تحكم اللسان العربي؛ فالعربي يميل إلى الخفة في بناء الكلمات التي تكثر حروفها، فيستعيض بالخفة عن كثرة الحروف، ومن ثَمَّ وضع النحاة جملة من القواعد الفنية التي تحكم الصيغ لتتواءم مع الأغراض التي أرادوها، ومن هذه القواعد الخفة والثقل، وتتمثلان فيما يلي:

1 - الخفةُ والثقل في الحروف والحركات

هناك حركتان ثقيلتان، وحركتان خفيفتان، فأما الثقيلتان فهما (الضمة والكسرة) والضمة أثقلهما، قال ابن الشجري: "الكسرة أخت الضمة في الثقل، والكسرة دون الضمة"[12]، وأما الخفيفتان فالفتحة والسكون، قال السيوطي: الضمة والكسرة مستثقلتان مباينتان للسكون، والفتحة قريبة من السكون بدلالة أن

العرب تفر إلى الفتحة كما تفر إلى السكون من الضمة والكسرة؛ وذلك أنهم يقولون في (غرفة) (غُرُفَات) وفي (كِسْرة) (كِسِرَات)، ثم إنهم يستثقلون توالي الضمتين والكسرتين فيهربون عنهما تارة إلى الفتح فيقولون: (غُرَفات وكِسرَات)، وأخرى إلى السكون فيقولون: (غُرْفات وكِسْرات)، أفلا ترى كيف سوَّوا بين الفتحة والسكون في العدول عن الضمة والكسرة إليهما فعُرف أن بين الفتحة والسكون مناسبة(13).

ومن ذلك أنهم كسَّروا (فَاعِل) على (فَعَلَة) إذا كان صحيح العين نحو: (كافر وكَفَرَة)، وكذلك إذا كان معتل العين؛ لقوتها في الاعتلال عن اللام نحو (خائن وخَوَنَة)، بينما يُكَسَّر معتل اللام؛ من (فاعل) على (فُعَلَة) نحو (قاضٍ وقُضاة)؛ لأن أصلها (قُضَيَة) فاعتدوا باعتلال اللام؛ لأنه أضعف من العين فجاء مخالفاً للصحيح، ولم يحفلوا باعتلال العين لقوتها بالتقدم؛ ولذا لحقت بالصحيح(14)، وهنا تظهر المواءمة في أنهم جعلوا للضعيف وهو معتل اللام الضمةَ على فائه ليثقل بها، وجعلوا للثقيل القوي صحيح العين أو معتلها الفتحةَ على فائه ليخف بها فظهر أن ثقل الضمة وخفة الفتحة كان حاكماً في المواءمة بينهما هنا.

2 - الخفةُ والثقل في الفعل والاسم

الفعل أثقل من الاسم؛ لأنه فرع عليه، ولأن الفعل يحتاج إلى الاسم لكي يظهر معناه بخلاف الاسم فإنه قد يقوم بنفسه ولا يحتاج إلى الفعل، يقول سيبويه:

"الأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأُولَى، وهي أشد تمكناً؛ فمن ثَمَّ لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون، ألا ترى أنَّ الفعل لابد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل فتقول: الله إلهنا وعبد الله أخونا(15)، فقول سيبويه إنَّ الأسماء هي الأُولى يدل على أنها الأصل، والأصل أخف من الفرع.

ومن أسباب ثقل الفعل أيضاً أنه يدل على حدث وزمن، ويحتاج إلى فاعل

ومفعول أو أكثر، يقول السيوطي: ومعنى ثقل الفعل أنَّ مدلولاته ولوازمه كثيرة، فمدلولاته الحدثُ والزمانُ، ولوازمه الفاعل والتصرف وغيره، وأما الاسم فخفته لأنه يدل على مسمى واحد، ولا يلزمه غيره في تحقيق معناه(16)، وتظهر المواءمة هنا في تقسيم العلامات بين الاسم والفعل؛ إذ لما كانت الأفعال أثقل من الأسماء اختصت بالجزم وهو الأخف؛ لأنه حذف للحركة أو الحرف، أما الاسم الذي هو الأخف فاختص بالجر وهو الأثقل؛ ليظهر أن القاعدة الحاكمة لهذا النوع من المواءمة هي الموازنة بين إعطاء الثقيل العلامة الخفيفة وإعطاء الخفيف العلامة الثقيلة.

3 - الخفةُ والثقل في المذكر والمؤنث

المذكر أخف من المؤنث؛ لأنه أصل، والمؤنث فرع عليه، والأصل أخف والفرع أثقل، قال سيبويه: "واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث؛ لأن المذكر أول وهو أشد تمكناً، وإنما يخرج التأنيث من التذكير"(17)، ومن صور المواءمة بين البنية والدلالة في التذكير والتأنيث أن هاء التأنيث تسقط من العدد المؤنث في الأعداد من 3 – 10، وتثبت في العدد المذكر نحو قولك: حضر ثلاثة رجال، وخمس نسوة، فأثبتوا التاء مع المذكر؛ لأنه الأخف، وحذفوها من المؤنث؛ لأنه الأثقل، طلباً للمواءمة بين الحالين.

4 - الخفةُ والثقل في الجمع والمفرد

الجمع أثقل من المفرد؛ لأن الجمع ثقيل لفظاً ومعنى، قال الرضي: "الجمع ثقيل لفظاً ومعنى؛ فيستثقل فيه أدنى ثقل"(18)، ويرجع ثقله المعنوي إلى فرعيته على المفرد؛ لأن المفرد هو الأصل وهو الأول كما يقول سيبويه: "اعلم أنَّ الواحد أشدُّ تمكناً من الجميع؛ لأن الواحد أول"(19)، ويرجع ثقله المعنوي أيضاً إلى دلالته على الجمع التي تثقل كلما زاد عدد أفراد الجمع؛ ولذا كان المفرد أخف من المثنى وكلاهما أخف من الجمع؛ لأن الدلالة فيهما محدودة محصورة، وجمع القلة أخف دلالياً من جمع الكثرة؛ لأنه كلما زاد

العدد زاد الثقل الدلالي؛ لانشغال الذهن بمحاولة حصر أفراده، أما ثقله اللفظي فراجع إلى طول صيغته عن مفرده في الغالب.

ومن صور المواءمة المحكومة بقاعدة خفة المفرد وثقل الجمع أنَّ الاسم الخماسي نحو: (سفرجل) على الرغم من ثقله لطوله وكثرة حروفه فإنه لا يحذف منه شيء؛ وذلك لخفة المفرد، فإذا جُمع زاد ثقلاً فحذف منه ما يخفف هذا الثقل الذي نشأ عن جمعه، وكان حذف الحرف الأخير أولى؛ لأنه مصدر الثقل وذلك نحو: سفارج جمع سفرجل، وفرازد جمع فرزدق، وأبرز النتائج التي ظهرت في سلوك اللغة من جراء ثقل الجمع أنَّ التخفيف يكثر في الجمع بالحذف أو بالتغيير؛ وذلك لأن "التخفيف في الجمع أولى منه في المفرد للثقل الوارد في الجمع؛ لدلالته على العدد الكثير"[20]. ولهذا فالثقل في الجمع قد أباح حذف بعض الحروف أو الحركات من الكلمة عند جمعها.

5 - المعرفة أثقل من النكرة

النكرة أخف من المعرفة لأنها الأصل، والمعرفة فرع عليها، قال سيبويه: "اعلم أنَّ النكرة أخف عليهم من المعرفة؛ لأن النكرة أولى ثم يدخل عليها ما تعرف به فمن ثَمَّ أكثر الكلام ينصرف للنكرة"[21]، وقول سيبويه إنَّ "أكثر الكلام ينصرف للنكرة" فيه دليل على أنَّ النكرة أخف من المعرفة؛ ولذا حدثت المواءمة بين البنية والدلالة من جهة أن النكرة شاعت في كلامهم لخفتها وقلَّت المعرفة في كلامهم لثقلها، وهذه المواءمة بين كثرة الخفيف وقلة الثقيل شيء تميزت به العربية.

ويبدو أيضاً أن النكرة تفيد الشياع والإبهام، وما كان كذلك لا تعدو دلالته أن يكون مسمى لشيء لا ينشغل الذهن به، أما المعارف فهي محددة ومخصصة، وما كان كذلك ينشغل الذهن به وبأوصافه، وانشغال الذهن وكدُّه هو الثقل المعنوي الذي تنوءُ به المعارف وتسلم منه النكرات، قال الزجاجي:

"النكرات من الأسماء أخف من المعارف؛ لأنه إذا ذكر الواحد منها دل على مسمىً تحته بغير فكر في تحصيله دون سائر من يشركه فيه، ألا ترى أنك

إذا قلت: (جاءني رجل) فليس للسامع فكر في تحصيله؛ لأنه واحد من جنس، وإذا قلت: (جاءني محمد) ذكرت واحداً معروفاً، فسبيله أن يحصله بعينه من سائر من قد يشركه في التسمية، وإلا لم يكن لذلك معنى"؟[22].

ثانياً - قلة الثقيل وكثرة الخفيف

لا شك أنَّ ما ثقل من الكلمات والتراكيب قلَّ في كلام العرب، وأكبر دليل على ذلك أنهم تركوا الحُوشي من الألفاظ والثقيل منها؛ فلم يستعملوه إلا نادراً، وعلى العكس من ذلك أكثروا من استعمال الخفيف؛ فجعلوا للثقيل قلة الاستعمال، وجعلوا للخفيف كثرة الاستعمال، وإذا احتاج الناطقون باللغة إلى الإكثار من استعمال لفظ أو تركيب سعوا إلى تخفيفه أولاً؛ ليكثُر على ألسنتهم بعد ذلك، فالتخفيف يكون عند الحاجة إلى استعمال اللفظ بكثرة، وبعدها يدور على الألسنة، وإلى ذلك أشار السيوطي نقلاً عن ابن فلاح في شرحه على المغني بقوله: "المصدر الذي يجب إضمار فعله إنما وجب إضماره لكثرة الاستعمال، ومعنى كثرة الاستعمال أنه تقرر في أذهانهم أنهم لو استعملوها لكثر استعمالها فخففوها بالحذف، وجعلوا المصدر عوضاً منها"[23]، وهذا ما أكده ابن الدهان فيما نقله عنه السيوطي فقال: "ذهب الأخفش إلى أنَّ ما غُيّر لكثرة استعماله إنما تصورته العرب قبل وضعه، وعلمت أنه لابد من استعماله فابتدؤوا بتغييره، علماً بأنه لابد من كثرة استعماله الداعية إلى تغييره"[24].

أما ابن يعيش فإنه يقول بمعكوس ذلك؛ حيث يرى أنَّ اللفظ يستعمل بكثرة أولاً حتى يؤدي تداوله على الألسنة إلى خفته، يقول: "اعلم أنَّ اللفظ إذا كثر على ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف"[25]. وقد أكد ذلك خلال كلامه عن خفة الاسم وثقل الفعل، فقال: "وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً، وإذا كثر استعماله خف على الألسنة لكثرة تداوله؛ ألا ترى أنَّ العجمي إذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله، وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلاً عليه لقلة استعماله"[26].

ويرى البحث أنَّ الصواب مع أصحاب الرأي الأول الذي يرى أن الناطقين إذا ما شعروا بالحاجة إلى استخدام لفظ بكثرة سعوا إلى تخفيفه أولاً، وما ذهب إليه ابن يعيش من أن تداول الكلام، وكثرة استخدامه يكون أولاً ثم يأتي التخفيف بعد، فلا شأن له بالتخفيف المقصود هنا، فقد خلط ابن يعيش بين نوعين من الخفة: خفة نطق اللغة ككلّ إذا تمرس بها اللسان، وخفة بعض الكلمات والتراكيب لكثرة الاستخدام؛ إذ صعوبة لغة العرب على الأعجمي ترجع إلى أنه لم يتعود النطق بها ومن ثَمَّ فهي صعبة عليه خفيفها وثقيلها، والعربي شأنه كذلك مع لغة العجم.

ومن صور المواءمة أنهم بنوا (أينَ) على الفتح لكثرة الاستعمال إذ لو حركت بالكسر - على أصل التقاء الساكنين - لانضاف ثقل الكسر إلى ثقل الياء التي قبل الآخر، وهي مما يكثر استعماله فكان يؤدي ذلك إلى استعمال الثقيل(27).

ثالثاً - تقوية الضعيف وإضعاف القوي

"العرب تضعف الأقوى، وتقوي الأضعف تصرُّفاً وتلعُّباً"(28)؛ فقد سلكت اللغة مسلكاً متوائماً حين سعت إلى تقوية الضعيف بأن أعطته مسوغاً للقوة لم يكن له، فمن ذلك مثلاً: إعمال الاسم عمل الفعل؛ إذ الاسم في الأصل لا يقوى على العمل؛ لأنه ضعيف ومن ثَمَّ أعطته اللغة قوة حينما أجازت لبعض الأسماء أن تعمل عمل الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول وما شابههما؛ ولذا قال السيوطي: إنَّ إعمال الأسماء ليس أصلاً فيها؛ وذلك لأنَّ العمل معنى قوي زائد على شرط الاسمية(29).

وقد سلكت اللغة المسلك نفسه حين سعت إلى إضعاف القوي بأن سلبته مسوغ قوة كان يتوافر فيه، ومن أمثلة إضعاف القوي ما ذكره ابن جني؛ حيث قال: ومن إضعاف الأقوى منع فعل التعجب التصرف أو تقديم مفعوله عليه، . . . وكذلك (نِعم وبئس وعسى) وكذلك (لله درك) أصله المصدر ثم منع المصدرية. . . . وكذلك ما لا ينصرف أصله الانصراف. . . . وكذلك مبني الأسماء أصله الإعراب(30).

رابعاً - تكثير الحروف لتكثير المعنى

الزيادة في المبنى من أجل الزيادة في المعنى قاعدة من القواعد الحاكمة للمواءمة في العربية فقد جعلت كثرة الحروف للمعنى الكثير، وقلة الحروف للمعنى القليل، وقد اهتم ابن جني بهذا النوع من المواءمة، وجعل له باباً في خصائصه أسماه (قوة اللفظ لقوة المعنى)، ومدحه بقوله: "هذا فصل من العربية حسن، منه قولهم: خَشُن واخشوشن، فمعنى خشُن دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرار العين وزيادة الواو... وكذلك قولهم: أعشب المكان، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا: اعشوشب... ومثله باب: (فَعَل وافتعل) نحو قَدر واقتدر فاقتدر أقوى معنى من قولهم قَدَرَ... قال الله- تعالى -: ﴿ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ ﴾(31). فمقتدر هنا أوفق من قادر؛ من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ(32)، ومن ذلك أيضاً قولهم: رجل جميل ووضيء، فإذا أرادوا المبالغة قالوا: جُمَّال ووضَّاء، فزادوا في اللفظ (هذه الزيادة) لزيادة معناه، وكذلك حسن وحَسان(33).

ومن ذلك الأفعال التي تأتي على وزن (فَعَّل) نحو قَطَّع وكسَّر مما هو مضعف العين، وكأن زيادة المعنى فيه ترجع إلى الزيادة التي دخلت عين فعله، وكثيراً ما تدخل الزيادة في العين، ويلحق بذلك - كما يقول ابن جني - "تضعيف الاسم الذي ليس بوصف، نحو (قُبَّر وتُمَّر وحُمَّر)(34) فدل ذلك على سعة زيادة العين، فأما قولهم: (خُطَّاف) وإن كان اسماً فإنه لاحقٌ بالصفة في إفادة معنى الكثرة؛ ألا تراه موضوعاً لكثرة الاختطاف به، وكذلك (سِكِّين) إنما هو موضوع لكثرة تسكين الذابح به، وكذلك البزَّار والعطَّار ونحو ذلك؛ إنما هي لكثرة تعاطي هذه الأشياء، وإن لم تكن مأخوذة من الفعل"(35).

ومثل ذلك ما ذكره ابن يعيش في الحذف والزيادة في اسم الإشارة، يقول: "ذا إشارة إلى القريب بتجردها من قرينة تدل على البعد، فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه؛ لأن حقيقة الإشارة الإيماء إلى حاضر فإذا أرادوا الإشارة إلى مُتنحّ متباعدٍ زادوا الكاف، وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه،

فقالوا: ذاك، فإن زاد بُعدُ المشار إليه أتوا باللام مع الكاف، فقالوا: ذلك، واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد؛ لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى "[36].

وقد ذهب السيوطي إلى اعتبار هذه القاعدة، فذكرها في أشباهه تحت عنوان (تكثير الحروف يدل عل تكثير المعنى)، وذكر أمثلة نقلها عن ابن جني، ثم قال: "وبعد، فإن كانت الألفاظ أدلة على المعاني، ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة به زيادة المعنى له، وكذلك إذا انْحُرِف به عن سمته وهديه كان ذلك دليلاً على حدث متجدد له"[37]، ثم استثنى باب (التصغير) من هذه القاعدة؛ إذ إنَّ هذه القاعدة تنعكس معه؛ فتكثر الحروف وتقل المعاني؛ ولذا وضع له السيوطي عنواناً فقال: (ما خرج عن قاعدة تكثير المبنى يدل على تكثير المعنى)، وذكر التصغير، فقال: وخرج عن هذه القاعدة باب التصغير فإنه زادت فيه الحروف وقل فيه المعنى[38].

ويرى البحث أن التصغير غير مستثنى من هذه القاعدة ولا خارج عنها؛ لأن الزيادة في أمثلة التصغير نائبة عن صفة محذوفة كما يقول ابن يعيش:

"اعلم أن التصغير والتحقير واحد، وهو خلاف التكبير والتعظيم، وتصغير الاسم دليل على صِغر مسماه، فهو حلية وصفة للاسم؛ لأنك تريد بقولك (رجيل) رجلاً صغيراً، وإنما اختصرت بحذف الصفة، وجعلت تغيير الاسم والزيادة عليه علماً على ذلك المعنى"[39].

ويضاف إلى ذلك أنهم إنما زادوا الاسم المصغَّر؛ لأن للاسم المكبّر أبنية مختلفة، وهو الأصل، ولم يفتقر الكلام معه إلى علامة تدل على التكبير؛ لأن العلامات إنما يؤتى بها عند تغيير الكلام عن أصله، والتصغير مفتقر إلى علامة؛ لأنه حادث لنيابته عن الصفة كما مرَّ[40].

وقد نص ابن يعيش صراحة على مجيء التصغير بالزيادة فقال: "إن قيل: لِمَ كان التصغير بزيادة حرف؟ وهلا كان بنقص حرف، إذ الغرض تغيير صيغة المكبر عن حاله. وكما يحصل التغيير بالزيادة، كذلك يحصل بالنقص مع أن النقص يناسب معنى التصغير إذ كان التصغير نقصاً"[41]، وأجاب عن ذلك بثلاثة أجوبة:

أحدها: أن التصغير لمّا كان صفة وحلية للمصغر بالصغر، والصفة إنما هي لفظ زائد على الموصوف، جُعل التصغير الذي هو خَلَفٌ عنه بزيادة، ولم يُجعل بنقص ليناسب حال الصفة.

الثاني: أنهم لمَّا أرادوا الدلالة على معنى التصغير والإيذان بذلك جعلوا العلامة بزيادة لفظ؛ لأن قوة اللفظ تؤذِن بقوة المعنى.

الثالث: أن أكثر الأسماء ثلاثية فلو كان التصغير بنقص؛ لخرج الاسم عن منهاج الأسماء، ونقص عن البناء المعتدل[42].

فمخالفة التصغير لقاعدة (زيادة المبنى لزيادة المعنى) موائم للغرض الذي وضع من أجله، وليس نقضاً لهذا الغرض؛ إذ إن له غرضاً آل إليه بالزيادة.

وسوف يسوق البحث بعض مظاهر المواءمة والاتساق بين البنية والدلالة في بعض الصيغ الصرفية بشيء من التفصيل.

بعض مظاهر المواءمة والاتساق
في الصرف العربي

بعد دراسة باب المثنى والجمع السالم في كتب النحو ظهرت صور من المواءمة أردت أن أتناولها بالدراسة فيما يلي:

أولاً - المواءمة والاتساق في المثنى وجمع المذكر السالم

بين المثنى وجمع السلامة للذكور أنماط من المواءمة صنعتها اللغة لتحقيق التوازن بين الثقل من ناحية والخفة من ناحية أخرى، وقد ظهرت هذه المواءمات فيما يلي:

1 - كسر نون المثنى، وفتح نون الجمع؛ وذلك لأن المثنى أخف فجعل له الأثقل وهو كسر النون، والجمع أثقل فجعل له الأخف وهو فتح النون، قال السيوطي: "قال ابن فلاح في المغني: إنما كسرت نون التثنية، وفتحت نون الجمع؛ لأن التثنية أخف من الجمع، والكسرة أثقل من الفتحة، فخص الأخف بالأثقل، والأثقل بالأخف"[43].

2 - لما كسرت نون المثنى فتح ما قبل ياء التثنية، ولما فتحت نون الجمع كُسر ما قبل ياء الجمع لتقع الياء بين مكسور ومفتوح، وبين مفتوح ومكسور؛ ولأن التثنية أكثر فخصت بالفتح لكثرتها، وخص الجمع بالكسر لقلته طلباً لتعادل الكثرة مع الخفيف، والقلة مع الثقيل(44).

3 - الألف علامة رفع في المثنى، والواو علامة رفع في الجمع، لما كانت نون المثنى مكسورة، والكسرة ثقيلة جعل معها الألف علامة لرفع المثنى؛ وذلك لخفتها، ونون الجمع مفتوحة، والفتحة خفيفة فجعل لها الواو علامة لرفع جمع السلامة للمذكر وذلك لثقلها، وهذه مواءمة واضحة بين البنية والدلالة المعنوية التي وضعت من أجلها، حيث جعل للأثقل - وهو النون المكسورة في المثنى - علامة الرفع الأخف وهي الألف، وجعل للأخف - وهو النون المفتوحة في جمع السلامة المذكر - علامة الرفع الأثقل وهي الواو "فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الألف وثقل الكسرة، وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة، وأما الياء فيهما فطارئة للإعراب" (45).

وقيل: "خصوا التثنية في حال الرفع بالألف، والجمع السالم بالواو... لأن التثنية أكثر من الجمع؛ لأنها تدخل على من يعقل، وعلى ما لا يعقل، وعلى الحيوان وعلى غير الحيوان من الجماد والنبات، بخلاف الجمع السالم فإنه في الأصل لأولي العلم خاصة؛ فلما كانت التثنية أكثر والجمع أقل جعلوا الأخف وهو الألف للأكثر، والأثقل وهو الواو للأقل" (46).

4 - لما كان المثنى أخف من الجمع السالم كان أكثر منه؛ "وذلك لأن كل ما يجوز جمعه جمعاً سالماً يجوز تثنيته، وليس كل ما يجوز تثنيته يجوز أن يجمع جمع السلامة، فجعلت الألف فيما يكثر استعماله لخفتها؛ لأنهم يعتنون بتخفيف ما يكثر على ألسنتهم" (47)، وهذا ما أكده شمس الدين الكيشي بقوله: "وخص الألف بالتثنية، والواو بالجمع؛ تكثيراً للخفيف، وتقليلاً للثقيل" (48)، وإنما فعلوا ذلك لضرب من المواءمة بين البنية والدلالة.

ثانياً - المواءمة والاتساق في جمعي المذكر والمؤنث السالمين

كما وجد للمفرد المذكر جمع سالم، وجد للمفردة المؤنثة جمع سالم، ويلحظ أنَّ ثمة مواءمة بين الجمعين أو تساوياً بينهما؛ فقد دخل في المذكر من جمع السلامة حرفا مد ولين هما (الواو والياء) ودخل في جمع المؤنث حرف مد ولين وهو (الألف)؛ فاختيرت الألف في جمع السلامة للمؤنث؛ لخفتها وثقل هذا الجمع، ودخلت الواو أو الياء في جمع المذكر لثقلهما وخفة هذا الجمع، فجعلوا الأخف وهو الألف للأثقل وهو جمع المؤنث، وجعلوا الأثقل وهو الواو أو الياء للأخف وهو جمع المذكر؛ لتحدث المواءمة بين بنية كل واحد من الجمعين وما يناسبه معنوياً، وتظهر المواءمة بين بنية الجمعين من جهة أخرى وهي أنه كما حُمِل النصب - على الجر في جمع المذكر؛ فنصب وجر بالياء - حُمل النصب على الجر في جمع المؤنث فنصب وجر بالكسرة، وإنما وجب حمل النصب على الجر في جمع المؤنث؛ لأنه لما وجب حمله عليه في جمع المذكر الذي هو الأصل وجب أيضاً حمل النصب على الجر في جمع المؤنث الذي هو الفرع؛ حملاً للفرع على الأصل[49]، وفي هذا مواءمة ومناسبة ظاهرة بين كل جمع وما وُضع له.

ثالثاً - المواءمة والاتساق في جموع التكسير

للجمع المكسر صيغ ينقاس عليها، وهذه الصيغ سماعية، منها ما هو للكثرة، وهي جموع كثيرة منها: صيغة (فُعُل) كصُحف وأُتُن وعُمُد، و(فُعَلَة) كغُزاة وسعاة، و(فُعَّل) كرُكَّع وسُجَّد وعُزَّل، و(فُعْل) كحُمْر وشُهب، و(فِعَال) كجبال وكلاب وحياض، و(فُعُول) ككعوب وعيون وبيوت، وصيغ كثيرة غيرها.

ومنها ما هو للقلة، وهي أربع صيغ هي: (أَفْعِلة) كأغذية وأدوية، و(أَفْعُل) كأَرْجُل وألسُن، و(فِعْلة) كصبية ونسوة، و(أفْعَال) كأبطال وأسياف[50].

ولا يعنينا هنا حصر هذه الصيغ وإنما الذي يعنينا هو إظهار بعض صور الخفة التي تصنعها اللغة بغرض التخفيف من الثقل اللفظي الناجم عن انشغال

الذهن بمحاولة حصر العدد في هذا الجمع للمواءمة بين اللفظ والدلالة الموضوعة له؛ لأن صيغ الجمع غالباً ما تكون أطول من صيغ مفرداتها، والطول ثقل، ومن مظاهر المواءمة والاتساق في صيغ جموع التكسير ما يلي:

1 - المواءمة والاتساق في أبنية جموع الكثرة، ومنها ما يلي:

1 - صيغة (فُعُل)

يُكسّر على (فُعُل) ما كان رباعياً صحيح اللام، وقبل لامه مدة زائدة أو غير زائدة، فإن كانت المدة ألفاً لزم أن يكون الاسم غير مضاعف نحو: كتاب وكُتُب، وأتان وأُتُن، فإن كانت عينه واواً وجب تسكينها نحو: سوار وسُور وسواك وسُوك وخوان وخون، ولا يجوز أن تتحرك إلا في ضرورة الشعر(51). والتسكين في اللغة أخف من الضم، وهو يوائم ثقل الجمع؛ إذ لو لم تسكن الواو لزاد الجمع ثقلاً؛ لأن الضم مستثقلة جداً على الواو؛ لأنها حركة من جنسها، بخلاف الياء.

فإن كانت عينه ياء كُسِّر على (فُعُل) ولم تسكن الياء نحو: عيان وعُيُن، وتظهر المواءمة بين الأجوف الواوي والأجوف اليائي في أن اللغة جعلت للأثقل- وهو الأجوف الواوي - الأخف وهو بناء (فُعْل) بسكون العين، وجعلت للأخف - وهو الأجوف اليائي - الأثقل عند التكسير وهو بناء (فُعُل) بضم العين، وكما يجوز تسكين عين (فُعُل) مع الواوي يجوز أيضاً تسكينها مع الرباعي المزيد بالمدة قبل اللام حتى إذا كانت عينه حرفاً صحيحاً نحو: كتاب وكُتُب وكُتْب، وأتان وأُتُن وأُتْن، ويأتي تسكين العين هنا لإحداث المواءمة والاتساق بين ثقل الجمع والخفة المرادة.

2 - صيغة (فُعَلَة)

كل وصف مذكر عاقل معتل اللام بالواو أو الياء على وزن (فاعل) فإنه يُكسر على (فُعَلَة) نحو: رام ورُماة، وساع وسُعاة، وغازٍ وغزاة، والأصل رُمَيَة وسُعَيَة وغُزَوَة، فلما تحرك حرف العلة - الواو أو الياء - وانفتح ما قبله قلب ألفاً والألف أخف من أختيها الواو والياء، وهذه الخفة توائم ثقل الجمع.

فإذا كان المفرد وصفاً لمذكر عاقل على (فاعل) صحيح اللام فإنه يُكسّر على (فَعَلَة) نحو: عاجز وعَجَزَة، وفاسق وفَسَقة، وهذه المخالفة بين صحيح اللام ومعتلها أحدث تواؤماً واضحاً في الصيغتين؛ إذ إن تكسير معتل اللام على (فُعَلَة) أحدث ثقلاً بالضمة التي دخلته، وهذا الثقل واءمه الخفة الحاصلة من قلب الواو أو الياء وهما ثقيلتان إلى الألف وهي أخف منهما، بخلاف الصحيح اللام فإن تكسيره على (فَعَلَة) موائم له؛ لأن حروفه صحيحة. يقول الرضي: "وإذا كُسّر على (فُعَلَة) في المعتل اللام يضم الفاء لتعتدل الكلمة بالثقل في أولها والخفة بالقلب في الأخير" [52].

3 - صيغة (فُعَّل)

ما كان وصفاً صحيح العين على (فاعل) فإنه قد يُكسَّر على (فُعَّل) نحو: شاهد وشُهَّد، وساجد وسُجَّد، ونائم ونُوَّم، وما كان من ذلك معتل العين بالواو نحو صائم وصُوَّم، وقائم وقُوَّم، وقد كسّروه أيضاً على صُيَّم وقُيَّم بقلب الواو إلى ياء في الجمع، وفي هذا الوجه تواؤم واتساق وقع بحصول الخفة الناتجة من قلب الواو الثقيلة إلى الياء التي هي أخف منها في الجمع لفظاً ومعنى.

4 - صيغة (فِعَال) و (فُعُول)

ما كان اسماً على (فُعْل) كُسّر في الكثرة على فِعال وفُعُول، ولكن تكسيره على فعول أكثر، قال الرضي: "اعلم أن (فُعْلاً) يكسر في الكثرة على (فِعال وفعول) و(فعول) أكثر، كبروج وبرود وجنود" [53]، وما كان اسماً على (فَعَل) كسر في الكثرة على فِعال وفُعُول أيضاً، ولكن تكسيره على فعال أكثر، قال الرضي: "ما كان على (فَعَل) تقول في كثرته: (فِعال وفعول) في غير الأجوف، و(الفعال) أكثر" [54].

وتظهر المواءمة في اتساق الأبنية في أن بناء (فُعْل) أخف من بناء (فَعَل) لسكون عين الأول، وتحرك الثاني، فأعطي للأخف بناء الكثرة الأثقل وهو (فُعُول) وذلك في الغالب عند تكسيره، وأعطي للأثقل بناء الكثرة الأخف وهو بناء (فعال) عند تكسيره غالباً.

وما كان اسماً على (فُعْل) يكسر - كما ذكرنا - على (فُعُول وفِعَال) و(فُعُول) أكثر ولكن ما كان منه مضاعفاً فإنه يكسر على (فِعَال) في الأعم الأغلب، قال الرضي: "وفِعَال في المضاعف كثير"[55]، وذلك نحو: مُدّ ومِداد، وخُف وخِفاف، وعِشّ وعِشاش، وتكسيره على هذا النحو فيه مواءمة واتساق؛ لأن المضاعف ثقيل فجُعل له البناء الأخف عند تكسيره وهو بناء (فِعال)، وغير المضاعف من (فُعْل) خفيف فجُعل له البناء الأثقل عند تكسيره وهو بناء (فُعُول).

وتظهر المواءمة والاتساق في الصيغ أيضاً في بناء (فَعْل وفِعْل) في الأسماء إذ يُكسّر كل منهما - إذا كان أجوف واوياً - على (فعال) نحو: ثوب وثياب وريح ورياح، ويكسر كل منهما - إذا كان أجوف يائياً - على (فُعول) نحو: سيل وسيول، وجِيد وجيود، وفي هذا مواءمة واتساق في البناءين حيث جُعل للأجوف الواوي البناء الأخف (فِعَال) وللأجوف اليائي البناء الأثقل (فُعُول)؛ وذلك حتى لا يزداد الثقيل ثقلاً عند جمعه؛ إذ "الجمع ثقيل لفظاً ومعنى فيستثقل فيه أدنى ثقل"[56].

وتظهر المواءمة والاتساق أيضاً في تكسير هاتين الصيغتين (فُعُول وفِعَال) حينما يكسر عليهما الاسم الذي على وزن (فَعْل) نحو: فلس وعين و(فَعْلة) نحو: جَفنة وقَصعة، إذ يكثر بالأول على (فُعُول) ويكثر الثاني على (فِعَال) فنقول: فلوس وعيون، وجفان وقصاع، ويُلحظ أن بناء (فَعْلة) أثقل من بناء (فَعْل) للزيادة التي في لفظه (التأنيث)، وبهذا تثبت المواءمة حيث جُعل للبناء الأثقل (فَعْلة) البناء الأخف عند تكسيره (فعال) وجعل للبناء الأخف وهو بناء (فعل) البناء الأثقل (فُعُول) عند تكسيره، قال الرضي: "وإنما غلب في (فعلة) (فعال) دون (فُعُول)؛ لأنه أخف البناءين"[57].

5 - صيغة (فَعَالل) و (فَعَاليل)

الرباعي لثقله بكثرة حروفه لم يتصرفوا فيه تصرفهم في الثلاثي، فلم يضعوا له في التكسير إلا مثالاً واحداً كالوا به جميع أبنية الرباعي القليل والكثير وهو (فَعَالِل) وما كان على طريقته مما ثالثه ألف بعدها حرفان، وذلك نحو: ثعلب وثعالب، وبرثن[58] وبراثن، وضِفدع وضفادع.

ولما كان ذو الأصول الرباعية ثقيلاً جعلوا له بناء واحداً في التكسير؛ لأن تكسيره يزيده ثقلاً، والعرب لا تكثر من الصيغ والأبنية ما كان ثقيلاً حتى لا يتداول على ألسنتهم إلا في حدود الحاجة الملحة، وفي هذا تظهر المواءمة والاتساق في بناء الأبنية الصرفية عند العرب.

ويلحق الخماسيُّ إذا أريد تكسيره بالرباعيِّ في تكسيره على (فعالل) إلا أنهم حذفوا منه الحرف الأخير، بشرط أن يكون ما قبل آخره حرفاً صحيحاً؛ وذلك لأن الاسم الخماسي طويل كثير الحروف نحو: سفرجل وفرزدق إذ يقال في جمعهما: سفارج وفرازد، يقول ابن يعيش:

"اعلم أنَّه لا يجوز جمع الخماسي لإفراطه في الثقل بطوله وكثرة حروفه وبُعدِه عن المثال المعتدل وهو الثلاثي، وتكسيره يزيده ثقلاً بزيادة ألف الجمع فكرهوا تكسيره لذلك، فإذا أُريد تكسيره حذفوا منه حرفاً وردوه إلى الأربعة، وذلك الحرف الآخر، وإنما حذفوا الآخر لوجهين، أحدهما: أنَّ الجمع لا يسلم حتى ينتهي إليه، فلا يكون له موضع، والثاني: أن الحرف الآخر هو الذي أثقل الكلمة فلولا الخامس ما كان ثقيلاً" [59].

فإذا كان ما قبل آخره حرف مدٍّ ولينٍ، نحو: عصفور وقنديل وقرطاس، لم يحذف، بل يكثر على (فعالِيل) نحو: عصافير وقناديل وقراطيس[60]، وإنما حذف الحرف من الصيغة الأولى ولم يحذف من هذه - وهي أكثر منها - لأن "الجمع يُعتبر وزنه بوزن واحده، ويتبعه في أصالة الحروف وعدم أصالتها" [61]، ومن ثمَّ تظهر المواءمة والاتساق في الجمع بمراعاة أحوال اللفظ من حيث الخفة والثقل والأصالة وعدمها.

2 - المواءمة والاتساق في أبنية جموع القلة

1 - صيغة (أفْعُل)

ما كان معتل اللام من (فَعْل) فإنه يكسر في القلة على (أفْعُل) نحو: دلو وأدْلٍ، وجرو وأجرٍ، فجعل على أصله الواوي في المفرد، ثم قلبت الواو إلى ياء في الجمع؛ لأن الأصل أدلو وأجرو على زنة (أفْعُل) فكسر ما قبل الواو

فانقلبت ياء، قال الصيرمي: "الإعراب يستثقل على الواو فيحذف، فإذا بقيت الواو ساكنة وقبلها ضمة كُسر ما قبلها فتقلب الواو ياء"[62]. ويظهر مما سبق أن المفرد وهو الأخف جُعل بالواو وهي الأثقل، والجمع وهو الأثقل جُعل بالياء وهي الأخف مواءمة واتساقاً، ولهذا أشار العكبري معقباً على حديث الربيع بنت معوذ، (أتيت النبي - صلى الله عليه وسلم - بقناع فيه رَطْب وأَجْرٍ زغب) قائلا: "الصواب الذي لا معدل عنه أن يروى (وأجرٍ) بكسر الراء؛ لأنه جمع جرو وهو الصغير من القثاء والرمان ونحوهما، وجمعه أجر، مثل: دلو وأدل، وحقو وأحقٍ، وكان الأصل أجْرو مثل: فلس وأفْلُس فأبدلت الضمة كسرة فانقلبت الواو ياء فراراً من ثقل الواو بعد الضمة"[63].

2 - صيغة (أفْعِلة)

ما كان اسماً مذكراً على وزن (فَعال أو فِعال أو فُعال) كُسّر في القلة على (أفْعِلة) نحو: فدان وأفدنة، وحمار وأحمرة، وغُراب وأغربة، أما إذا كان الاسم مؤنثاً فإنه يكسر في القلة على (أفْعُل) نحو: عَناق وأعْنُق، وذراع وأذرع، يقول الرضي: "وأثبتوا التاء في جمع قلة المذكر فقالوا (أفْعِلة) وحذفوها من جمع قلة المؤنث فقالوا (أفْعُل) كما في العدد"[64].

وبهذا تتضح المواءمة والاتساق بين الصيغ في أن المذكر وهو الأخف جُعلت له التاء في جمعه ليثقل، والمؤنث وهو الأثقل حذفت منه التاء ليخف، كما هو في العدد من جهة المطابقة.

ويكسر على (أفْعِلة) كذلك كل اسم مضعف على وزن (فِعال) كخلال وأخلة وعنان وأعنة في القلة والكثرة؛ ولأن التضعيف ثقل فلم يتوسع العرب في تكسيره تكسير كثرة، وإنما كسروه على (أفعلة) المختصة بجموع القلة، يقول الرضي: "والمضاعف منه لا يجيء إلا على (أفْعِلة) في القلة والكثرة نحو: خلال وأخلة، وعنان وأعنة؛ لاستثقالهم التضعيف"[65]، وبهذا أيضاً تظهر المواءمة والاتساق في مراعاة حال الأبنية وما يتواءم معها من حيث الخفة والثقل.

3 - صيغة (أفْعَال)

مما كسر على بناء (أفعال) في القلة والكثرة كل ما كان على وزن (فَعِل) نحو: كَبِد وأكباد، وفَخِذ وأفخاذ، وكذلك ما كان على وزن (فَعَل) مضاعفاً نحو: فنن وأفنان، ومدد وأمداد، وكذلك المعتل اللام من (فَعَل) كرحا وأرحاء، وقفا وأقفاء، كل ذلك في القلة والكثرة، وقلما يجاوز العرب هذا الجمع(66)، وإنما بنوا ذلك على (أفعال) ولم يبنوه على (فعول) فقالوا في كبد وفنن وغيرهما: كبود وفنون "كراهية الضمة على الواو، فلما ثقل ذلك بنوه على (أفعال)"(67) في القلة والكثرة، وبهذا تظهر مراعاة العرب للمواءمة والاتساق في الصيغ الصرفية؛ حيث إنهم عدلوا عن الثقل الكائن في صيغة (فعول) إلى الخفة الكائنة في صيغة (أفعال).

4 - صيغة (فِعْلة)

لا يعرف لهذه الصيغة مفردات مقيسة، وإنما يعرف عنها أنها مسموعة في جمع مفردات معدودة بعضها على وزن (فَعَل) نحو: ولد وولدة، وفتى وفتية أو على وزن (فَعْل) نحو: شيخ وشيخة، ثور وثيرة، أو على وزن (فِعَل) نحو: ثنى وثنية، أو على وزن (فَعَال) نحو: غزال وغِزْلة، أو على وزن (فُعَال) غلام وغِلْمة، وبعض صيغ أخرى لا ضابط لها(68)، ولما كانت هذه الصيغة ثقيلة في جمع كل مفرداتها كانت مسموعة قليلة غير مقيسة.

رابعاً - المواءمة والاتساق في تكسير الاسم الممدود

إذا وقعت ألف التأنيث الممدودة رابعة نحو: (صحراء وعذراء) كان الأصل أن تجمع على (صحارِيّ وعذارِيّ)؛ لأنه يلزم أن تقلب الألف في صحراء وعذراء ونحوهما إلى ياء في الجمع لانكسار ما قبل الألف كما قلبت في (قراطيس) جمع قرطاس، وإذا قلبت الألف إلى ياء عادت الهمزة في آخر الممدود إلى ألف كما كانت في الأصل، ثم قلبت إلى ياء لسكون الياء قبلها، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، ثم أدغمت الياء في الياء فصارت: صحارَى وعذارَى(69)، قال الشاعر:

لــقَــد أغــدُو عَــلــى أشْـــ قَــرَ يَـغْـتَـالُ الـصَّـحَـارِيَّـا[70]

ونظراً للثقل الذي آلت إليه مثل هذه الكلمات لطولها، ولأنها جمع فقد تحذف الياء الأولى، والحذف خفة توائم ثقل الجمع؛ لأنه "يستثقل في الجموع ما لا يستثقل في الآحاد"[71]، وقد تسعى اللغة إلى مزيد من التخفيف من أجل مزيد من المواءمة والاتساق بين الكلمات الثقيلة بالطول والجمع والتأنيث؛ فبعد أن خُففت الكلمة بحذف الياء الأولى أحدثت تخفيفاً آخر بإبدال الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً، والألف أخف من الياء، والفتحة أخف من الكسرة فصارت صحارَى وعذارَى بوزن (فعالى)[72].

وإذا كانت ألف التأنيث خامسة نحو: خنفساء وقاصعاء[73] وكُسّر كان أثقل للزيادة في طول البنية والجمع والتأنيث فتواءم واتسق بحذف ألفه، فجُمع على خنافس وقواصع تخفيفاً.

خامساً - المواءمة والاتساق في تكسير الاسم المقصور

الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة يجمع على (الفعالِي والفعالَى) نحو الدعوى تجمع على الدعاوِي والدعاوَى ولكن الصفة منه لا تجمع إلا على (فعالَى) نحو: حُبلَى حَبالَى، وخنثَى خَناثَى والألف في (فعالَى) مبدلة من الياء، قال ابن يعيش: "وليست الألف في (حبالَى) كالألف في (حُبلى)؛ لأن الألف في حُبلى للتأنيث، والألف في (حبالَى) منقلبة عن ياء؛ لأنه جمع على منهاج (جعافر) وما بعد الألف في (جعافر) لا يكون إلا مكسوراً، فلما انكسر ما قبل الياء في (حبالى) انقلبت ياء فصار في التقدير: (حبالِي) فأبدلوا من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً؛ لأن الألف أخف في اللفظ"[74]، ومن خلال ما سبق تظهر لنا المواءمة والاتساق من جهتين.

الأولى: الخفة الحاصلة من إبدال الكسرة فتحة، والياء ألفاً لتوائم الألف ثقل الجمع.

والثانية: أن الوصف الذي ألفه مقصورة أثقل من الاسم الذي هو كذلك، فجعل للوصف وهو الأثقل الأخف وهو وجوب التكسير على (فعالَى) وهي

الصيغة الأخف، والاسم أخف فجعل له الأثقل وهو جواز التكسير على (فعالِي) وهي الصيغة الأثقل؛ لوجود الكسرة والياء في آخرها، قال الرضي شارحاً هذه المواءمة: "وإنما وجب في الوصف الذي ألفه مقصورة قلب الياء في الجمع ألفاً دون الاسم؛ لأن الوصف أثقل من الاسم من حيث المعنى فالتخفيف به أنسب" (75).

سادساً - المواءمة والاتساق في جمع الاسم المنسوب

الاسم المنسوب إذا جُمع جمعاً أقصى فإنه تلحقه التاء في آخره وجوباً، نحو: أشعثي وأشاعثة، ومُهلبي ومهالبة، وفي هذا الجمع نوعان من المواءمة والاتساق، **الأول**: هو أن الجمع ثقيل لفظاً ومعنى، فلا يمكن أن تلحقه ياء النسب التي كانت موجودة في مفرده؛ لذا فقد تواءم كل جمع فيه ياء النسب فحذفت منه هذه الياء لتحدث الخفة والتواؤم والاتزان مع ثقل الجمع.

الثاني: هو العوض؛ فقد حذف من هذا الجمع ياء النسب التي كانت في مفرده، وعوض عنها (التاء) في آخر الجمع وجوباً، فحذف من الكلمة شيء ودخل عليها شيء، وفي هذا اتزان ومواءمة واتساق في البنية، قال الرضي:

"والتاء عند سيبويه في جمع المنسوب عوض من ياء النسب المحذوفة في الجمع حذفاً لازماً، وإنما حذفت منه لكون أقصى الجموع ثقيلاً لفظاً ومعنى فلا يركب إذا ركب، وجعل مع شيء كاسم واحد إلا مع ما هو خفيف، والتاء أخف من الياء المشددة وبينهما مناسبة؛ فلذا اختيرت للعوض" (76).

الخاتمة

بعد هذا العرض الموجز لهذه الظاهرة كشف لنا هذا البحث عن جانب مهم من جوانب الدقة والإحكام في هذه اللغة العظيمة، ظهر هذا الجانب جلياً من خلال القواعد التي وضعها النحاة لضبط المواءمة والاتساق بين البنية الصرفية والمعاني التي وضعت لها من ناحية، ومناسبتها للذوق السليم والمنطق العقلي الرصين من ناحية أخرى؛ حيث اهتم نحاة العربية بأن تكون البنية الصرفية

متوائمة مع الذوق السليم الذي يحب الخفة والتيسير ويكره الثقل والتعقيد، فضبطوا البنية الصرفية ضبطاً يتناسب وهذا المبدأ العام، فقووا البنى الضعيفة، وأضعفوا البنى القوية، وقللوا الكثيرة، وكثروا الخفيفة، وحكموا بتكثير المعاني لتكثير الحروف... إلخ، ولم تكن هذه القواعد ناشئة من فراغ، أو مخالفة لقواعد المنطق والذوق وإنما جاءت متسقة مع الذوق اللغوي، والاستعمال العربي، ومتسقة مع بقية القواعد المنظمة لجوهر اللغة، وأظن أني توصلت في هذا البحث – على الرغم من صغره – إلى نتائج، من أهمها ما يلي:

1 – إثبات أنَّ المواءمة والاتساق ظاهرة متكاملة اتكأت عليها الدراسات النحوية بمستوياتها المختلفة، وقد نتجت هذه الظاهرة من الاستخدام اللغوي، فقعد لها النحاة القواعد التي تحكمها.

2 – تجسيد المواءمة في الكلام العربي نطقاً وتقعيداً، وهي عبارة عن التوازن الكامن في كلمات اللغة عند تغييرها من حالة إلى أخرى – مع مراعاتها أحياناً للمعاني التي تغيرت الكلمة من أجلها – فالكلمات الثقيلة ثقلاً لفظياً أو معنوياً قد روعي فيها جانب الخفة في السلوك اللغوي للناطقين والمقعدين لها عند التصرف فيها بالتثنية أو الجمع أو النسب أو غير ذلك، والكلمات الخفيفة خفة لفظية أو معنوية يكون لها من القواعد السلوكية عكس ما للكلمة الثقيلة؛ بحيث يراعى عند التصرف في اللفظ ألا يؤدي هذا التصرف – في اللفظ الثقيل – إلى ثقل آخر يضاف إلى الثقل الموجود، فتراعى الخفة للفظ الثقيل، والثقل للفظ الخفيف، حتى يتواءم اللفظان ويتسقا ويتوازنا.

3 – أنَّ الحذف في الصيغ الصرفية سواء كان لحرف أو لحركة إنما يتم في أكثر أحواله طلباً للخفة، بشرط ألا يكون الحذف مخلاً بشكل الكلمة مع وجود قرينة تدل على المحذوف لعدم الإخلال بالمعنى، وظهر أن كثيراً من أسباب حذف الحروف ارتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة الخفة والثقل، مثل الحذف لثقل التقاء الساكنين، أو عدم التجانس بين الحروف والحركات، أو ثقل تتابع المتحركات أو ثقل التقاء المتماثلين أو غير ذلك.

4 - أن البناء في كلمات اللغة قائم على مراعاة المواءمة والاتساق والتوازن بين الحروف والحركات في حالة الثبات، أو على التخلص من ثقل وارد في الكلمة في حالة الحذف منها، وقد لاحظت من خلال هذا البحث أن كثيراً من الصيغ الصرفية قائمة على الخفة، وما شذ عن ذلك خُفّف.

وفي النهاية لا أدعي أنني قدمت في هذا البحث تطبيقاً يكشف عن المواءمة في كل الصيغ الصرفية؛ نظراً للشروط التي تحكم مثل هذه البحوث في حجمها وطبيعتها، ولكني قدمت ما يكشف عنها، ويدل عليها، وينبئ عن وجودها في السلوك اللغوي العربي، وإن قدر الله تعالى أخرج ما بقي منها في دراسة مستقلة، وأسأل الله التوفيق والرشاد والسداد، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الهوامش والمراجع

(1) سورة مريم: الآية 83.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني: **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ج2، بيروت: المكتبة العلمية، 1952، ص 146.

(3) الخصائص، 2 / 147.

(4) الخصائص، 2 / 149.

(5) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارث: **كتاب سيبويه**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 4، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1982، ص14.

(6) كتاب سيبويه، ج4، ص 63.

(7) كتاب سيبويه، ج4، ص 64.

(8) الخصائص، ج2، ص153.

(9) السيوطي، جلال الدين: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور، ج1، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998، ص47.

(10) ينظر على سبيل المثال:
الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد: **أسرار العربية**، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، الطبعة الأولى، بيروت: طبعة دار الجيل، 1995، ص 64.
و الخصائص، ج2، ص145 وما بعدها.

(11) ابن منظور، محمد بن مكرم: **لسان العرب**، الطبعة الرابعة، ج15، بيروت: دار صادر، 2005، ص140.

(12) ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة: **أمالي ابن الشجري**، ج2، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1992، ص189.

(13) السيوطي، جلال الدين: **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ج1، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985، ص195.
الخصائص، ج1، ص59.

(14) الخصائص، ج2، ص484.

(15) كتاب سيبويه، ج1، ص20، ص21.

(16) الأشباه والنظائر، ج1، ص175.

(17) كتاب سيبويه، ج1، ص22.

(18) الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد محيي الدين، ج2، بيروت: المكتبة العلمية، 1982، ص90.

(19) كتاب سيبويه، ج1، ص22.

(20) شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص90.

(21) كتاب سيبويه، ج1، ص22.

(22) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: د. مازن المبارك، الطبعة الثالثة، بيروت: دار النفائس، 1979، ص 100.

(23) الأشباه والنظائر في النحو، ج2، ص310.

(24) الأشباه والنظائر في النحو، ج2، ص310.

(25) ابن يعيش، يعيش بن علي: **شرح المفصل**، ج9، القاهرة: دار المنيرية، ص 94.

(26) شرح المفصل، ج1، ص57.

(27) الأشباه والنظائر في النحو، ج2، ص307.

(28) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني: **الخاطريات**، تحقيق: ذو الفقار شاكر، الطبعة الأولى، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988، ص 105.

(29) الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص311.

(30) الخاطريات، ص 106.

(31) سورة القمر: الآية 42.

(32) الخصائص، ج3، ص264.

(33) الخصائص، ج3، ص266.

(34) القُبَّر: نوع من الطيور، واحدته قبرة، والتُّمَّر: جمع التمر، والحُمَّر: طائر أصغر من العصفور.

(35) الخصائص، ج3، ص267، ص268.

(36) شرح المفصل، ج3، ص135.

(37) الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص351.

(38) الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص351.

(39) شرح المفصل، ج5، ص113.

(40) شرح المفصل، ج5، ص115.

(41) شرح المفصل، ج5، ص115.

(42) شرح المفصل، ج5، ص115.

(43) الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص253.

(44) الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص255.

(45) الاسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن: **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، تحقيق: يوسف حسن عمر، ج1، الطبعة الثانية، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1996، ص127.

(46) أسرار العربية، ص 65.

(47) شرح المفصل، ج4، ص139.

(48) القرشي، محمد بن أحمد بن عبد اللطيف: **الإرشاد إلى علم الإعراب**، تحقيق: د. عبد الله علي الحسيني البركاتي و د. محسن سالم العميري، الطبعة الأولى، مكة المكرمة: إحياء التراث الإسلامي، 1987، ص97.

(49) أسرار العربية، ص 75.

(50) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف: **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ج1، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998، ص420.

(51) حسن، عباس: **النحو الوافي**، ج4، الطبعة الثانية عشرة، القاهرة: طبعة دار المعارف، ص643.

(52) شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص156.

(53) شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص94.

(54) شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص96.

(55) شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص94.

(56) شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص90.

(57) شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص101.

(58) البرثن من السباع والطير كالأصابع من الإنسان، والمخلب ظفر البرثن.

(59) شرح المفصل، ج5، ص39.

(60) الصبان، محمد بن علي: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ج4، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997، ص207.

(61) الأشموني، علي بن محمد بن عيسى: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تقديم: حسن حمد، ج1، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998، ص471.

(62) الصيمري، عبد الله بن علي بن إسحاق: **التبصرة والتذكرة**، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ج2، الطبعة الأولى، دمشق: طبعة دار الفكر، 1982، ص826.

(63) العكبري، عبد الله بن الحسين: **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي**، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة ابن سينا، 1990، ص 363.

(64) شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص188.

(65) شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص127.

(66) ابن السراج، محمد بن سهل: **الأصول في النحو**، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ج2، الطبعة الثالثة، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1996، ص437.

(67) كتاب سيبويه، ج2، ص586.

(68) النحو الوافي، ج4، ص637.

(69) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني: **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: د. أحمد فريد أحمد، القاهرة: المكتبة التوفيقية، ج1، ص87.

(70) البيت من بحر الهزج، وهو للوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، والأشقر من الخيل: الذي حمرته صافية، ويغتال: يهلك، وقد استعاره لقطع المسافة بسرعة شديدة؛ لأن معنى الاغتيال مغافلة القتيل والإسراع في قتله.
ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص162. وشرح المفصل، ج5، ص85.

(71) ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة: **أمالي ابن الشجري**، ج2، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1992، ص206.

(72) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج2، الطبعة الأولى، بيروت: المكتبة العلمية، 2003، ص673.

(73) القاصعاء: جحر اليربوع.

(74) شرح المفصل، ج5، ص58.

(75) شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص160.

(76) شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص188.